د. حامد شعلان(*)

العطاءات الفكرية الاقتصادية عند ابن خلدون

قلما تعرض المفكرون العرب خلال ظهور الاسلام وتطوره إلى المسائل والقضايا الاقتصادية، إذ أن التعاليم الاسلامية كانت تعتبر إطاراً قانونياً واخلاقياً لهذه القضايا لذلك فشلت كافة المحاولات التي كانت تدعو للعدالة الانسانية واخضاع التعاليم الدينية للتصرف الاقتصادي إلى التوفيق ما بين التعاليم الروحية للانسان واحتياجات العصر، حتى وصل الأمر إلى أن بعض الاجتهادات التي نادى بها أبو ذر الغفاري مثلا كانت تدعو إلى استخدام القوة في تطبيق العدالة الانسانية، اجبار الافراد الذين يكنزون الاموال التي تفيض عن حاجاتهم الشخصية وانفاقها على الفقراء، ان جميع التيارات والحركات التي ظهرت في العصر الاسلامي كانت تعتمد على أسس ومبررات دينية تعبر في الواقع عن تناقضات داخل المجتمع والتي تكونت بعد الفتوحات الكبرى.

لذلك أصبح من الصعب جداً استنباط افكار اقتصادية واضحة من التعاليم الاسلامية ولم تظهر بعض الأفكار الاقتصادية إلا في القرن الرابع عشر ميلادي خلال فترة الاضمحلال الحضاري وبفضل أشهر وألمع المفكرين الاجتماعيين ـ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي الذي عاش في الفترة ما بين 1332-1406 ميلادي ـ علماً بأن معظم المؤرخين والباحثين يعتبرونه من اعظم مفكري العصر الاقطاعي عند العرب.

جميع العطاءات الفكرية عند ابن خلدون كانت تنطلق من نظريته المشهورة

---

* عضو هيئة تدريس بكلية الاداب والتربية، جامعة قاريونس بنغازي.

حول امكانية الانسان للتفكير والتبصر وهي التي رفعت الانسان من عالم الحيوان، وإلى خصائص الانسان ينسب ابن خلدون احتياجه إلى الحكام والفلسفة والسلطة القسرية وسعيه للحصول على وسيلة للحياة والعمل من أجل الحصول عليها بأي شكل كان، لذلك فأن العلم والحرف كان يعتبرها كنتيجة لمقدرة الانسان على التفكير.

الطابع الاجتماعي للانتاج يراه ابن خلدون ضرورة هامة للانسان ولاثبات هذه الوضعية والحالة يستشهد بمثال في الباب الأول من الكتاب الأول لمقدمته المشهورة يوضح فيه بأن «قدرة الواحد من البشر قاصرة» حتى عن تحصيل ما يحتاجه من مواد غذائية بدون الاستعانة بالاخرين، ان التفسير المادي لسعي الناس إلى توحيد حياتهم جعل ابن خلدون لا يستطيع أن يتصور الانسان خارج المجتمع «فلا بد من اجتماع القدر الكثير من ابناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف، وكذلك يحتاج كل واحد منهم ايضاً في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه».

هذه الفكرة الرائعة التي عرضها ابن خلدون حول المجتمع الانساني وتطوره كان لها طابع مادي بحت والغرض منها هو ربط الحياة الاجتماعية باحتياجات الانسان الطبيعية في الوسائل المعيشية وبضرورة شن نضال متواصل مع الطبيعة من أجل اشباع الاحتياجات البشرية ويتوصل في الأخير إلى أن توحيد الافراد في المجتمع يتم على أساس العمل والخيرات المادية.

يؤكد ابن خلدون في بحثه عن المجتمع بأن الانسان يكتسب من الطبيعة خاصية فريدة النوع ألا وهي غريزة ما يسمى بالحيازة أو التملك، وإذا «ما حصل اجتماع البشر وتم عمران العالم بهم فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم» هذا الذي يقرره ابن خلدون في الباب الأول من مقدمته يضع له تفسيراً واضحاً في مكان آخر من مقدمته وعلى وجه التحديد في الفصل العشرين ويرسم خطوط الخاصية المذكورة آنفاً على الشكل التالي:

(لما كان الملك طبيعياً للانسان لما فيه من طبيعة الاجتماع كما قلناه وكان

الانسان اقرب إلى خلال الخير من خلال الشر بأصل فطرته وقوته الناطقة العاقلة لأن الشر إنما جاءه من قبل القوى الحيوانية التي فيه، وأما من حيث هو إنسان فهو إلى الخير وخلاله اقرب، والملك والسياسة إنما كانا له من حيث هو إنسان لأنهما للانسان خاصة لها للحيوان).

ان السعي للاستحواذ أو السيطرة على خيرات الغير واقرار الحق للملكية عليها ـ الاعتداء والتطاول على ملكية الاخرين على حد قول ابن خلدون ـ يضعف حافز العمل عند الافراد ويبدي تأثيراً سلبياً بليغاً على المجتمع لغاية تدهوره وانحطاطه، حالة المجتمع ثروته وازدهاره يربطها ابن خلدون فقط بالعمل وسعي الناس للحصول على الخيرات، (وإذا اهمل الناس وسائل معيشتهم ولم يكدحوا للحصول عليها فلن يكن هناك منتجات في السوق، وفي هذه الحالة سيضطر الناس إلى الهجرة والتفتيش عن الوسائل المعيشية في بلدان أخرى أي سيحدث تقلص في عدد السكان وتخريب مدن بكاملها)، ان ربط مصير المجتمع والدولة بالانتاج المادي جعلت ابن خلدون يستنتج حقيقة علمية هامة هو أن هلاك المجتمع والدولة على السواء سيكون حتمياً إذا ما تدهور الانتاج المادي والذي كان يقصد فيه الزراعة والحرف.

ان الاختلاف في شكل حياة الناس ـ عند ابن خلدون ـ يتعلق فقط بالاختلاف في اسلوب الحصول على وسائلهم المعيشية وقد أوضح هذا على الشكل التالي:

(.. فلا بد من الأعمال الانسانية في كل مكسوب ومتمول لانه إن كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وان كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلابد فيه من العمل الانساني كما تراه وإلا لم يحصل ولم يقع فيه انتفاء)، وعندما يتعرض ابن خلدون في بحثه عن الحياة الاجتماعية فهو يقسمها إلى نوعين:

النوع الأول: حياة قروية في السهول والجبال والصحاري وسكانها هم البدو.

النوع الثاني: حياة مدنية في المدن الكبرى والمدن الصغرى وسكانها هم الحضر.

وحسب رأيه بأن السكان البدو العاملون في الزراعة مقيدون بوسائلهم

المعيشية بمقادير تكفي لديمومتهم (بالمقدار الذي يحفظ الحياة) لانه كان يرى في الزراعة القطاع الذي يعتمد على الطبيعة ولا يحتاج إلى نوع من المهارات، ومع هذا فان ابن خلدون لا يستبعد رفاهية وازدياد ثروة القاطنين في الارياف بحيث تزيد عن حاجاتهم الضرورية مما يسبب في تحضرهم وقد كتب بهذا الخصوص (إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفاه دعاهم ذلك إلى السكون والدعة وتعانوا في الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها، وتوسعة البيوت واختطاط المدن والامصار للتحضر)، ولم يستبعد ابن خلدون كذلك تحول بعض العاملين في القطاع الزراعي والعمل بالتجارة والحرف المتنوعة، (إن قسم من هؤلاء ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة).

وبما أن الحرف عند ابن خلدون هي نشاطات إنسانية تحتاج إلى جهود ومهارة عالية، والتجارة هي قطاع مكر وخداع تحتاج إلى تحايل ومراوغة فهي مدعاة للكسب والغنى (تكون مكاسبه اغنى وارفه من اهل البدو) على حد قول ابن خلدون.

وهكذا فان التحول من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية في المدن يربطه ابن خلدون بزيادة العمل المبذول ومضاعفة انتاجية العمل بسبب تطور القوى الانتاجية في الريف، ويتوصل في الأخير إلى أن الحياة الريفية البدوية هي أقدم بكثير من الحياة الحضرية في المدن.

ان القوة المحركة لتطوير المجتمع كان ابن خلدون يراها في تطوير الفكر الاجتماعي الانساني، والجدير بالذكر أن ابن خلدون في عدة اماكن من مقدمته يعيد للأذهان مقولته بأن الحكومة والسلطة تلعبان دورا في حياة المجتمع كدور علاقة الشكل بالمادة، وكان يطلب من أولئك الذين يريدون الدولة أن يلموا بمعارف الحياة والأمور ويتتبعوا قوانين المجتمع الانساني، واشترط أن يعتمد تطبيق نظرية إدارة الدولة على اساس مضمون علمي متقدم بالنسبة للفترة التي عاصرها، علماً بأن ابن خلدون في الفصل السابع عشر من الباب الثاني من مقدمته يعطي تفسيراً علمياً ومادياً

لنشوء السلطة وقد عكس هذا بالشكل التالي:

(ان الادميين بالطبيعة الانسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض فلابد أن يكون متغلباً عليهم بتلك العصبية، وإلا لم تتم قدرته على ذلك وهذا التغلب هو الملك وهو أمر زائد على الرئاسة لان الرئاسة إنما هي سؤدد وصاحبها متبوع وليس له عليهم قهر من احكامه واما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر).

السلعة والنقود عند ابن خلدون:

اطروحات ابن خلدون حول السلعة ذات محتوى عميق بالنسبة للعصر الذي عاش فيه، لقد اشاد بدور السوق في تقسيم العمل وفي ظروف الانتاج السلعي، وعند تحليله لاسباب تطوير الحرف وزيادة الطلب عليها كتب في الفصل التاسع عشر من الباب الخامس لمقدمته يقول:

(ان الصنائع إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبها والسبب في ذلك ظاهر وهو أن الانسان لا يسمح بعمله أن يقع مجاناً لأنه كسبه ومنه معاشه، إذ لا فائدة له في جميع عمره في شيء مما سواه فلا يصرفه إلا فيما له قيمة في حصره ليعود عليه بالنفع وإن كانت الصناعة مطلوبة وتوجه إليها النفاق كانت حينئذ الصناعة بمثابة السلعة التي تنفق سوقها وتجلب للبيع فتجتهد الناس في المدينة لتعلم تلك الصناعة ليكون منها معاشهم وإذا لم تكن الصناعة مطلوبة لم تنفق سوقها ولا يوجه قصد إلى تعلمها فاختفت بالترك وفقدت بالاهمال).

ومن خلال الحرفة كان ابن خلدون يرى الانسان وكان يستشهد بقول الامام علي ابن ابي طالب (قيمة كل امرىء ما يحسن)، أي أن حرفة المرىء قيمته وتصبح قيمة عمله هو المعاش الحقيقي، وهكذا وعبر الحرف المتنوعة كان ابن خلدون يرى الاشكال المختلفة والمتنوعة من عمال المنتجين، تقسيم العمل الاجتماعي والسيطرة العضوية التي تنظم السوق، وكان السوق بالنسبة له هو اللولب أو النابض لتطور الحرف والمنظم للتطور التقني.

ولم يتوقف بحث ابن خلدون حول السلعة عند هذا الحد، بل استطاع أن ينفذ إلى أعماق التركيب الداخلي للانتاج السلعي، إذ أن بحثه في موضوع الخاصية المزدوجة للسلعة قد أثار اهتماماً بالغاً لدى الباحثين، فتصوراته حول القيمة الاستعمالية للسلعة تثبت وبشكل قاطع بأنه استطاع التمييز ما بين (المواد الاستهلاكية والثروة).

لقد عرف المواد الاستهلاكية على أنها كل ما يمتلك الفرد والتي يمكن أن تستعمل أو تنفق من أجل سد احتياجاته، ويرفض تسمية المواد التي لا تستعمل من أجل سد الاحتياجات بالمواد الاستهلاكية، أما الثروة فيوضحها على أنها ما يمتلكه الفرد بفضل عمله ومقدرته، (وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتأنق فيها حينئذ واستجادة ما يطلب بحيث تتوفر دواعي الترف والثروة).

في مقولات ابن خلدون (المواد الاستهلاكية) و(الثروة) تصاحبها في الواقع فكرة رائعة حول الاختلاف ما بين القيمة الاستعمالية المنجزة وغير المنجزة، وفكرة غنية مفادها أن القيمة الاستعمالية هي في الواقع نتيجة نشاط الانسان الموجه، لذلك شخص كل من المواد الاستهلاكية والثروة على اساس أنها مجهود إنساني وتخلق بواسطة العمل، إن هذه الحقيقة العلمية الهامة تعطي كل الحق لاعتبارها الاساس الذي قامت عليه النظرية الكلاسيكية للقيمة والعمل.

وتكتسب اهمية خاصة تلك العطاءات الفكرية الاقتصادية لابن خلدون حول قيمة السلعة في ظروف الانتاج السلعي أي انتاج مخصص للبيع وحسب رأيه (يمكن سد الاحتياجات الاجتماعية فقط عن طريق شراء وبيع السلع في السوق نتيجة التبادل السلعي المتكافىء)، كذلك أوضح بأن عوامل سد احتياجات أعضاء المجتمع يكون بتصريف مداخيلهم نتيجة التبادل السلعي الذي هو كتجسيد للعمل البشري.

لقد تجاوز ابن خلدون كثيرا في بحثه للسلعة عندما عمل خطوة كبيرة جداً بالمقارنة مع أرسطو، أنه يرى في تساوي السلع شكلا لتساوي العمل، افضلية نظرية القيمة عند ابن خلدون تكمن في أنه لم يقتصر على العمل المبذول مباشرة في

تحديد القيمة بل واضاف إليه قيمة وسائل الانتاج خاصة المواد الخام التي تستخدم في الانتاج ولتوضيح فكرته هذه يورد في مقدمته، الفصل الثاني من الباب الخامس المثال التالي:

(ان ما يفيده الانسان ويقتنيه من المتمولات ان كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله وهو القصد بالقنية إذ ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية، وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها مثل النجارة، الحياكة، معهما الخشب والغزل إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمته أكثر وان كان من غير الصنائع فلابد من قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرت).

وهكذا يوضح ابن خلدون بأن عمل حرفة النجارة والحياكة يضم عمل حرف اخرى وبالتالي فأن قيمة العمل في التجارة والحياكة يزداد، أما المواد التي تنتج ولكن ليس بفضل العمل الحرفي فأن ابن خلدون يقترح احتساب فقط قيمة العمل المبذول على انتاجها ويضرب مثالا على ذلك انتاج الحبوب حيث ينعكس الانفاق على انتاج هذه المادة في اسعارها المتداولة في السوق.

وبالرغم من أن ابن خلدون لم يستطع أن يتصور كيف تحدث عملية خلق القيمة الجديدة ونقل القيمة القديمة إلى السلعة المنتجة وبوقت واحد، إلا أنه كان بعيداً كل البعد عن الفكر الاقتصادي المبتذل الذي يدعي بأن وسائل الانتاج أي الموجودات الثابتة هي التي تخلق القيمة، وبذلك ينكر دور قوة العمل في خلق القيمة، علماً بأن ابن خلدون لاحظ بأن العمل المنفق على انتاج السلعة يتحقق في اسعارها، وان سعر السلع ـ كما يراه ابن خلدون ـ هو عبارة عن الشكل النقدي للسلع أو شكلا لابراز العمل المنفق على انتاجها، وبهذا يمكن القول بأن ابن خلدون قد اقترب من مفهوم السعر كتعبير لقيمة السلع.

وعندما يبحث ابن خلدون في مشكلة النقود كان يتعرض فقط لنوعين من المعادن الذهب والفضة، ويعتبرها كمقياس لقيمة أي ثروة كانت (الذهب والفضة

لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لاهل العالم في الغالب)، وذهب ابن خلدون ابعد من هذا عندما أشار في الباب الخامس من مقدمته إلى قابلية المعدنين ـ يقصد بهما الذهب والفضة ـ لان تكون مواد حفظ واكتناز لقسم كبير من سكان المعمورة علماً بأنه لم يهمل دور الذهب والفضة كوسيط في عملية التبادل الذي يحصل ما بين السلع المتنوعة في السوق.

لقد كان ابن خلدون من أنصار تداول النقود الكاملة الغير ناقصة القيمة لذلك اعطى اهتماماً كبيراً في الفصل الحادي والثلاثين لموضوع ضرب أو صك النقود وطالب (النظر في النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها عما يداخلها من الغش أو النقص)، وتحامل بصورة ملؤها الغضب على الذين يمارسون عملية صك النقود بسبب التزوير الواسع آنذاك وحمل الدولة مسؤولية مراقبة التلاعب بالنقود واعتبرها وظيفة دينية (تندرج تحت الخلافة) على حد قوله، كذلك طالب التقييد بمعايير أو اوزان العملة (وعيارا يعتبرون به نقودهم) ووضع علامات أو اشارات تثبت نوعية المعدن المستخدم وقد وضحه بالصورة التالية: (ترسم فيه تلك النقوش وتكون علامة على جودته بحسب الغاية التي وقف عندها السبك والتخليص).

العمل الضروري والعمل الزائد

المنتوج الضروري والمنتوج الزائد:

قدم ابن خلدون بحثاً خاصاً لمقولة العمل الضروري والعمل الزائد والمنتوج الضروري والمنتوج الزائد في بداية الباب الثاني من مقدمته وهو يؤكد على أن سكان المناطق الريفية (أهل البدو) كما يسميهم ابن خلدون تنقصهم الحاجة فقط إلى حرف بسيطة، خاصة إلى تلك الحرف المتخصصة بانتاج ما هو ضروري جدا، لاسيما وإن النمط الحضري لم يتحقق بعد، فالناس يسعون فقط إلى الوسائل المعيشية الضرورية جدا بالذات إلى الرزق للخير وهم (أهل البدو المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الانعام وانهم مقتصرون على الضروري من

الاقواب والملابس والمساكن وسائر الاحوال والعوائد ومقصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمالي)، هذه الحرف بدون شك ضرورية وهي لا تكون إلا وسائل وليست هدف بحد ذاتها، لذلك يتضح من وجهة نظر ابن خلدون بأن الوسائل المعيشية الضرورية تشبع احتياجات ضرورية.

وعندما ينتقل في بحثه إلى النمط الحضاري في المدن، فهو يعتقد ان تطور هذا النمط يساعد على تطور الحرف وانتشارها، وهذا يؤدي إلى أن كمية منتجات العمل تتضاعف أو تتزايد، وان الاحتياجات الضرورية يتم اشباعها، وفيما يخص الفائض عن الاحتياجات أو المتطلبات المعيشية الضرورية فهو يذهب لسد أو لاشباع الاحتياج إلى الكماليات والترف والثروة.

وعندما يؤكد ابن خلدون في الفصل الثالث من الباب الثاني لمقدمته على (ان البدو هم المقتصرون على الضروري في احوالهم العاجزون عما فوقه) يشير في نفس المكان إلى (ان الحضر المغتنون بحاجات الترف والكمال في احوالهم وعوائدهم) لا يصلون هذا إلا إذا كان الضروري حاصلا، على حد قوله.

اشباع الاحتياجات نتيجة استهلاك المنتوج الزائد يربطه ابن خلدون بانفاق العمل الزائد الذي هو خاصية تطور الحرف أو القوى الانتاجية المتنامية للعمل، علماً بأنه لا يستبعد امكانية توسيع حدود كمية العمل المتزايدة والمسيرة في الحركة، ويعرض الحالة المذكورة على أساس أن عمل سكان المدن يجاوز حدود العمل الضروري أو اللازم من أجل اكتساب الوسائل المعيشية ويعتبر ابن خلدون هذه الوضعية صفة استثنائية خاصة بالانسان اطلق عليها بالعلم والفن.

ومما يؤخذ على ابن خلدون في بحثه لمقولة العمل الضروري والعمل الزائد والمنتوج الضروري والمنتوج الزائد هو أنه لم يكشف عن الطبيعة الاستغلالية لمفهوم العمل الزائد والمنتوج الزائد في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي حللها بالرغم من أنه كان يعترف بوجود (الغني والفقير) في المجتمع الذي عاش فيه.

لكن من جهة أخرى يعود الفضل لابن خلدون ولأول مرة في التأريخ بطرح بعض المفاهيم العلمية الهامة كالاحتياجات إلى الوسائل المعيشية الضرورية

والاحتياجات إلى المواد الكمالية، وايجاد العلاقات المباشرة ما بين اشباع الاحتياجات وكمية العمل المبذول وكذلك تطور القوى الانتاجية للعمل، علماً بأن هذه العطاءات الفكرية وغيرها كانت ترتكز على عوامل مادية، فالسعي للحصول على الطعام بحكم ضرورته القصوى لابد أن يسبق أو يتقدم العلم والفن حسب رأي ابن خلدون.

مفهوم الثروة ومفهوم التجارة عند ابن خلدون:

كان مفهوم الثروة عند ابن خلدون يرتبط وبشكل وثيق في البحث الذي قدمه حول العمل الضروري والعمل الزائد، والثروة عند ابن خلدون هي الاشياء والقيم الاستعمالية المتولدة بواسطة العمل البشري، النشاط الموجه للانسان، المداخيل المتأتية عن العمل، الفائض عن الوسائل المعيشية الضرورية يعبر عنه ابن خلدون (رياشاً ومتمولا إن زادت على ذلك)، غير أنه لا يرى في الثروة فقط مجموعة قيم استعمالية، بل وكذلك على أساس أنها القيم التي تقاس بالمعادن الثمينة، وقد وضح هذه الفكرة في الباب الخامس من مقدمته عندما كتب:

(فاعلم أن الأموال من الذهب والفضة والجواهر والامتعة إنما هي معادن ومكاسب مثل الحديد والنحاس والرصاص وسائر العقارات والمعادن والعمران يظهرها بالاعمال الانسانية ويزيد فيها أو ينقصها)، لقد اكثر ابن خلدون في مقدمته من فكرة (الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب).

وهكذا فان ابن خلدون كان يفهم تحت ثروة المجتمع بأنها تراكم السلع التي تمتلك قيم استعمالية وقيم طبيعية، وفي نفس الوقت رفض ابن خلدون أن يكون الذهب والفضة هما الثروة الوحيدة واعتبر هذه الفكرة خاطئة تماماً.

العطاءات الفكرية الاقتصادية حول مفهوم الثروة ومصدر نشوءها قد تقدمت كثيراً على نظرية المذهب التجاري الذي ظهر في اوروبا في القرن السادس عشر

والذي اعتبر الذهب والفضة هما الثروة الوحيدة للمجتمع وأقر التجارة الخارجية كمصدر وحيد للثروة، لذلك فليس من العجب أن يكون طرح ابن خلدون حول العمل كمصدر لخلق الخيرات المادية أن يعتبر تحول نوعي كبير في تأريخ الفكر الاقتصادي.

ارتكاز ابن خلدون على العمل كمصدر وحيد لخلق الخيرات المادية جعلته يحارب كافة الثروات التي لا تأتي عن طريق جهود الانسان وسعيه للحصول عليها بسبب تفشي الرشوة والفساد في أواخر الامبراطورية العربية، لدرجة أنه اعتبر الكسب غير الشرعي هو ضعف في التفكير ـ غباء ـ يمارسه الانسان بسبب (العجز عن طلب المعاش بالوجوه الطبيعية للكسب من التجارة والفلح والصناعة فيطلبونه عن السعي في المكاسب وركونا إلى تناول الرزق من غير تعب) على حد قوله.

وكان يعرف حق المعرفة بأن تجمع الثروات عند بعض الافراد بسبب الجاه والتملق وفقدان القيم الانسانية في المجتمع مما يسبب في تحكم اصحاب الثروات بأفراد الشعب وقد وصف هذه الحالة على الشكل التالي:

(فينمو ماله ويعظم كسبه ويتأثل الغنى من غير سعي ويعجب من لا يفطن لهذا السر في حال ثروته وأسباب غناه ويسره).

ان التأكيدات الكثيرة لابن خلدون حول أهمية العمل في خلق الثروات لا تعني على الاطلاق بأنه تجاهل القطاع التجاري ودوره في المجتمع، لذلك فقد أفرد في مقدمته عدة فصول من الباب الخامس حول التجارة وطبيعتها، حدد التجارة على أنها (محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء)، أما الفارق ما بين قيمة الشراء والبيع (ذلك القدر النامي) سماه ابن خلدون بالربح.

ومن هنا كان ابن خلدون يرى في التجارة على أنها اسلوباً طبيعياً للكسب بجانب الزراعة والحرفة غير أنه من أجل الحصول على أرباح أكثر يوضح بأن التجار يحاولون عدة اساليب وطرق للتحايل (إما بانتظار حوالة الاسواق أو نقلها إلى بلد هي فيه انفق وأعلى أو بيعها بالغلاء على الاجال)، وهاجم عمليات المضاربة

بالسلع ووصفها (بالغش والتطفيف)، وبالتالي رفع الاسعار لفترة زمنية معينة وتحقيق عقود تجارية ذات أرباح هائلة.

ولم يغفل ابن خلدون روح المغامرة والمجازفة في مهنة التجارة وما يعانيه التاجر (من ذلك احوالا صعبة ولا يكاد يحصل على ذلك التافة من الربح إلا بعظم العناء والمشقة أو لا يحصل أو يتلاشى رأس ماله)، لدرجة أنه حذر أولئك الفاقدين للجرأة والاقدام من احتراف مهنة التجارة (لانه يعرض ماله للضياع والذهاب ويصير مأكلة للباعة).

ان طابع بحث ابن خلدون حول التجارة كان يحمل بواعث انسانية تقدمية متطورة، لقد جاهد جهاراً ضد تجارة المضاربة والاحتكار واعتبرها عملا غير شريفاً خاصة بالنسبة للخبز باعتباره مادة ذات اهمية خاصة.

ومن هنا كانت آراء ابن خلدون تلقى ترحاباً كبيراً عند معظم الجماهير كونها تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تعاني منه الأمة العربية في القرن الرابع عشر ميلادي.

وبسبب عطاءاته الفكرية التقدمية عانى ابن خلدون الكثير من الاضطهاد والتشرد على أيدي حكام شمال أفريقيا، أن مواقفه الشجاعة وفضحه للسلطة وممارساتها أودت بحياته في المنفى عام 1406 م في القاهرة.